على هامش "حكومة الشباب" و عهد "انتعاش الديمقراطية"

● الاسس الطبقية للديمقراطية السياسية
● استنفاذ مهمات الطبقة يحولها الى طبقة رجعية فاشية

بمناسبة عرض « حكومة المجهولين » على مسرح ساحة النجمة تحت رعاية دولة الرئيس صائب سلام ، احتاجت الصحافة اللبنانية ، المؤيد منها لحكومة الشباب والمعارض ، موجة من الحديث عن «الديمقراطية» و « التغيير الديمقراطي » و « الثورة من فوق » وغيرها من المصطلحات التي تستهدف الايحاء بان تغيرا « جذريا » قد حدث في بنية هذا النظام المتخلف في رجعيته وعفنه التاريخي ، وطبيعي ان تشترك هذه الصحافة الموالية والمعارضة والتي باكثريتها ليست الا جزءا من هذا النظام ، ان تشترك في امر واحد هو تقصد التغافل عن المضامين الحقيقية لهذه المصطلحات « الجميلة » ومدى تعبيرها عن حقائق اقتصادية واجتماعية وسياسية تتعدى تلك النقرات الشكلية التي تحدث بين الفترة والاخرى في قشرة النظام الحالي وغيره من الانظمة العربية .

ولانه متوقع في الفترة القريبة القادمة حدوث نقرات كثيرة من هذا النوع في قشور الانظمة العربية ، ومتوقع بالتالي ان تصاحب مسرحيات الموسم المشابهة لمسرحية « المجهولين » بموجات من الاحاديث المشابهة للموجة الحالية التي تعيشها الصحافة واجهزة الاعلام اللبنانية ، نرى انه من الضروري التعرض لموضوع « الديمقراطية والفاشية » كاصطلاحين اقتصاديين واجتماعيين وسياسيين يترددان كثيرا الان ، ويتوقع ان يترددا اكثر في الايام والشهور القليلة القادمة، محاولين في تعرضنا لهما أن نربطهما علميا بمضامينهما الطبقيةومعانيهما التاريخية، كمساهمة في القاء بعض الضوء على جوانب مهمة من المسرحيات التي تعرض على مسرح الحياة العربية في هذه الفترة .

الديمقراطية، كلفظة تعني حكم الشعب بالشعب قديمة جدا تعود الى ايام الدويلات اليونانية قبل الميلاد بعدة قرون ، لكنها استعملت بشكل كثيف في مرحلة تحول اوروبا من النظام الاقطاعي الى النظام الراسمالي ، ورددها اكثر ما رددها مفكرو مرحلة الثورة البرجوازية الفرنسية ، وهي ، اي اللفظة ، على ما فيها من عمومية ، كانت وما تزال النغمة التي يتغنى بها حكم الطبقة الراسمالية في الغرب . ويسبح بحمدها مداحو الراسمالية في بلادنا . فلماذا كان هذا الترابط بين حكم الطبقة الراسمالية وبين هذه اللفظة ؟ ما هي العلاقة التي جمعتهما معا ؟

كانت البلدان الاوروبية في مرحلة الاقطاع ، مرحلة سلطة الانسان المباشرة والمطلقة على الارض والالة والانسان الاخر ، كانت مجزأة الى اقطاعات عائلية تحكمها السلالات الملكية والاميرية ، وتشكل اسواقا مغلقة على نفسها منفصلة عن بعضها البعض بحواجز السلطة المباشرة للاقطاع . وعندما راحت الحرف تزدهر وتتطور الى صناعة، راح ارباب العمل يصبحون في حاجة شديدة الى شيئين اساسيين في عملية التطور تلك هما : وجود ايدي عاملة حرة قادرة على بيع قوة عملها . ووجود سوق واسعة لتصريف الانتاج المتزايد .. فكان تحرير الانسان والسوق الوطنية من السلطة المباشرة للاقطاع مطلبين ضروريين لنمو النظام الراسمالي . الامر الذي جعل شعاري الوحدة القومية ، والديمقراطية يشكلان العنوان الرئيسي لنضال البرجوازية التي استطاعت ان تقود العمال والفلاحين ، ضد الاقطاع ، فكان عصر الثورات الديمقراطية البرجوازية الوطنية التي عرفتها اوروبا ، وتمكنت بها من انجاز تحررها من الاقطاع وتحولها الى المرحلة الراسمالية التي بنيت فيها الدول الديمقراطية البرجوازية على انقاض الاوتوقراطيات الاقطاعية .

في تلك المرحلة كانت البرجوازية في تطورها ونضالها معبرة عن مصالح اكثرية الشعب (العمال والفلاحون والبرجوازيون) ، وكان هذا الموقع يمكنها من اشاعة الديمقراطية السياسية في مرحلة صعود البرجوازية اذ ان الديمقراطية في المرحلة المذكورة كانت تحقق ضرورات اساسية للسيطرة البرجوازية .. اذ انه كان لهذه الديمقراطية السياسية والاجتماعية التي كانت تعني تساوي الناس امام القانون (الدولة) في الحقوق والواجبات ، كان لها مضمون اقتصادي اعمق من ذلك ، فمقابل تحرير الفلاح من السلطة المباشرة للاقطاع ، كان يجري اخضاع الاكثرية من جديد لسلطة اخرى تخفيها « المساواة » هي سلطة راس المال المختبئة وراء حرية بيع وشراء الجهد البشري .. حرية رب العمل الراسمالي في شراء جهود العمال الذين يتمتعون بحرية شكلية في بيع تلك الجهود ، لكنهم في الحقيقة خاضعون لعملية البيع التي تشكل الطريقة الوحيدة للعيش في ظل النظام الراسمالي الجديد ..

وعلى اساس هذا التناقض المغلف « بالمساواة » بين حرية الاخضاع وحرية الخضوع كان يتقدم النظام الراسمالي ، وتشدد الاقلية اسس سلطتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الاكثرية. اي انه في مقابل حل البرجوازية لتناقض المرحلة الاقطاعية (بين الفلاحين والاقطاع) راحت تقوي التناقض الاخر ، تناقض المرحلة الراسمالية (بين العمال وارباب العمل) .. ومع نمو هذا التناقض كانت الطبقة البرجوازية تفقد شيئا فشيئا الموقع الذي مكنها في الفترة الاولى من التعبير عن مصالح الاكثرية ، وكانت تدخل بالتالي في تعارض مع تلك الاكثرية تزداد حدة وقوة .. الامر الذي دفع بالديمقراطية السياسية التي تكفل للاكثرية حقوقا وحريات ، لكي تصبح مناخا خطرا على بقاء سلطة البرجوازية التي اصبحت تمثل الاقلية . فبينما كانت تحركات الفلاحين والعمال ضد سلطة الاقطاع في الماضي ، اعمالا تفرح البرجوازية فتؤيدها واحيانا تقودها، صارت هذه التحركات (اضرابات العمال ، تنظيماتهم ، نضالاتهم المطلبية والسياسية) ضد مستغليهم الجدد ، تشكل خطرا مباشرا على حكم البرجوازية التي اصبحت بعيدة جدا عن امكانية الاستمرار فيما يسمى « حكم الشعب بالشعب » .

لقد اصبحت البرجوازية بعد ان انجزت دورها التاريخي التقدمي (تحرير السوق والانسان من سلطة الاقطاع اي تحقيق الوحدة القومية والديمقراطية ، دفع الانتاج وتطوير اساليبه وقواه) اصبحت طبقة رجعية تحاول كبح تحرك القوى المنتجة وبالتالي كبح النضال التقدمي للاكثرية ، اي وقف الثورة الديمقراطية الاشتراكية عند حدود سلطة الراسمال . ومثل هذا الكبح (الوظيفة الجديدة للبرجوازية في طورها الرجعي) يتطلب سلطة سياسية تمنع الحرية ، حرية الاكثرية في التنظيم المستقل والنضال والثورة ، اي يتطلب سلطة سياسية غير ديمقراطية .. وفي هذا الطور بالذات بدات تنمو الاجهزة التنفيذية على حساب الاجهزة التشريعية التي اخذت تضمحل وتضمر شيئا فشيئا . وهذه الحقيقة التي توصل الى اكتشافها كارل ماركس بتحليله الخلاق لبنية النظام الراسمالي ، غدت الان مجسدة بشكل واقعي يعيشها الناس في جميع بلدان العالم الراسمالي من الراسمالية الغربية في الولايات المتحدة واوروبا حتى الراسمالية الاسيوية المتخلفة في اسيا والافريقيا وامريكا اللاتينية .. وفاشية الراسمالية المعاصرة لم تبق ضمن طول المجتمع القومي بل انتقلت الى الصعيد العالمي مع انتقال الراسمالية من راسمالية محلية الى راسمالية عالمية اي الى امبريالية .. والقمع الذي تتعرض له القوى الثورية (الطبقة العاملة ، وحركات التحرر الوطني) هو تجسيد لهذه الحقيقة الواقعية .

واذا كان علينا ان ندرس المسار العملي لتطبيق هذا القانون ، اي الترجمة العملية لتحول الديمقراطية البرجوازية الى ديكتاتورية برجوازية فان ذلك يتطلب ربطا لذلك المسار بالواقع العملي للراسمالية وفق جميع تحولاتها وخاصة وفق ما تتميز به الراسمالية العالمية التي يمكن تقسيمها بشيء من الشمولية الى راسمالية متطورة (اوروبية – امركية) وراسمالية متخلفة (افرواسيوية) ، اي علينا ان ندرس قانون التحول المذكور في مجموعتين من البلدان الراسمالية

١ – في البلدان الراسمالية المتقدمة :

في العقود الاخيرة من القرن الماضي كانت البرجوازية في البلدان الراسمالية المتطورة قد استكملت مرحلتها الاولى واستنفذت دورها القومي التقدمي ، وتصاعد بالتالي الصراع الطبقي بينها وبين البروليتاريا فاشتدت حدة الازمات ، وتصاعد النضال المطلبي والسياسي للطبقة العاملة ، وراحت السلطة السياسية للبرجوازية تتحول الى ديكتاتوريات مكشوفة ، لكن تحول الراسمالية الى نظام عالمي وانطلاقتها للتوسع في الاستغلال خارج بلدانها بالاستعمار قد مكنها من تخفيض حدة الاستغلال الداخلي وبالتالي من تخفيض حدة التناقض الامر الذي جعلها تعود شكليا الى ممارسة « ديمقراطية ما » كما في بريطانيا وفرنسا (اوائل القرن الحالي) ، لكن المانيا مثلا لم تتمكن من ايجاد سوق خارجية ولم تتمكن من الاستيلاء على مستعمرات كبيرة كان محكوما عليها بان يستمر قانون التحول في تاثيره المتصاعد الحدة الامر الذي جعل البرجوازية الالمانية ترمي جميع اقنعتها الديمقراطية وتكشف عن وجهها الفاشي الديكتاتوري الذي افرز الظاهرة النازية ، كذلك في ايطاليا .. وكان القمع الداخلي الذي مارسته السلطتان البرجوازيتان الالمانية والايطالية ، كان تكثيفا للقمع الداخلي والخارجي الذي كانت تمارسه البرجوازيات الاخرى التي استولت على مستعمرات اوسع .. الامر الذي جعل الاول يبدو اعنف ، لانه محدود ضمن اطار المجتمع القومي بينما الثاني كان يتعرض لعالم اوسع بكثير ..

لقد كان القمع البرجوازي في الطور الرجعي من حكم البرجوازية ملازما للاستغلال فنمو الاستغلال في المانيا وايطاليا واكبه نمو القمع ، بينما القمع الانكلوفرنسي واكب استغلالهما الى خارج مجتمعيهما ، الى مستعمراتهما ..

والان في مرحلة تحرر البلدان المستعمرة ، يعود الاستغلال الراسمالي الى داخل المجتمعات القومية للراسمالية ، الامر الذي يعيد الارتفاع الى حدة الاستغلال والتناقض الطبقي في تلك المجتمعات ، ففي بريطانيا تقوم الدولة ، خدمة للاحتكارات ، بتجميد الاجور منذ ما يقارب الثلاث سنوات بينما الاسعار ترتفع باستمرار ، كما قامت بتخفيض الجنيه البريطاني بنسبة ١٤٪ من قيمته الامر الذي خفض دخل العمال بنفس القيمة بينما زاد تكاليف المعيشة بالنسبة [illegible] وتزداد تطوير قوة البوليس وتدخلها في [illegible] الاضرابات العمالية (نزل الجيش مؤخرا [illegible] احواض السفن ليحل محل العمال المضربين) [illegible]

اما في فرنسا فالشيء نفسه يحدث [illegible] اكبر ، فقد تهاوت ديمقراطية الجمهورية [illegible] امام مصالح البرجوازية التي مكنت الجنرال [illegible] من توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية ([illegible] السلطة التنفيذية) على حساب البرلمان ([illegible] التشريعية) ، كما ان قوى القمع تزداد [illegible] وهي لم تتوان عن قمع مظاهرات الطلاب [illegible] في ايار ١٩٦٨ ..

وفي الولايات المتحدة تتنامى سلطة [illegible] في ظل النظام الرئاسي وتقوى الاجهزة [illegible] والعصابات (الكوكلكس كلان) وتقوى [illegible] الشرطة والمخابرات في شؤون الناس [illegible] وغيرها .. [illegible] السلطة حربا عادية واعلامية شعواء على [illegible] القوى والتنظيمات اليسارية ولا سيما [illegible] منها ..

هذا وما تزال القوى الفاشية الامريكية والبريطانية تحارب في بقاع كثيرة من [illegible] لتحافظ على الاستغلال الامبريالي العالمي ، [illegible] كل من آسيا والافريقيا وامريكا اللاتينية [illegible]

٢ – في البلدان المتخلفة :

عندما جرى استعمار العالم المتخلف [illegible] جميع بلدانه تعيش المراحل المختلفة من [illegible] الرق والاقطاع ، فجاء النظام الاستعماري [illegible] تطور هذه البلدان بواقع جديد هو واقع الاستـ[illegible] واندماج الاستغلالي الداخلي والخارجي [illegible] استغلال واحد هو الاستغلال الاستعماري [illegible] ظل الادارة الاستعمارية نمت بعض [illegible] البرجوازية التي تراكم لديها عبر خدمتها [illegible] الادارة بعض من الراسمال طمحت الى [illegible] لمصلحتها هي .. الامر الذي جعل قطاعات [illegible] تلعب دورا مباشرا واحيانا دورا قياديا في [illegible] الاستقلالي لشعوب البلدان المستعمرة [illegible] .. في الوقت الذي كانت فيه قطاعات اخرى [illegible] تلك البنى البرجوازية تتكلس مع الاقطاع [illegible] في خدمة الاستعمار المباشر ..

واذ تحقق استقلال الجزء الاكبر من البلدان المتخلفة بين الحربين العالميتين وفي اعقاب الحرب العالمية الثانية نتيجة قيام المعسكر الاشتراكي ، وتفجر التناقضات في قلب المجموعة الراسمالية العالمية وتعاظم نضال الشعوب ضد الاستعمار ، فان الطبقة البرجوازية المتشكلة من البنى المذكورة هي التي تمكنت من الاستيلاء على السلطة في جميع البلدان حديثة الاستقلال .. ان ضعف تطور هذه البنى وعدم قدرتها على مزاحمة الراسمالية العالمية المتطورة ، قد دفعها الى الرضوخ لمشيئة الاخيرة ، وبالتالي الى التخلي عن دورها التاريخي التقدمي ، الذي لا يمكن ان تمثل خلاله مصالح الاكثرية .. فقد كان دورها التاريخي التقدمي يتمثل في النضال من اجل التحرر والوحدة القومية ، والديمقراطية هذه المطالب التي تمكن البرجوازية المذكورة (في حال تحققها) من تطوير نفسها كطبقة مستقلة تتخلص من الاستعمار والاقطاع لتؤمن حرية بيع وشراء القوى العاملة ، وتحقق الاستقلال والوحدة القومية لتؤمن السوق الحر لمنتجاتها . لكنها بتخليها عن دورها التاريخي التقدمي وخضوعها لمشيئة الامبريالية العالمية ، قد حولت نفسها الى طبقة عقيمة تابعة (رجعية منذ ولادتها) وارتبطت [illegible] جزءا من الواقع الذي كان مطلوبا منها اخيرة .. فبمجرد ان ورثت الدولة الادارية (البيروقراطية) من الاستعمار المباشر ، تحالفت مع الاقطاع للوقوف في وجه انتفاضات الفلاحين التقدمية ، وراحت تعيش من المجالات التجارية التي وفرتها لها الامبريالية العالمية كوسيط بين تلك الامبريالية وبين الاسواق المحلية .. في الوقت الذي تحولت فيه سلطتها السياسية الى خادمة المخططات السياسية التي ترسمها لها الامبريالية .. ومن تنفيذ دورها الجديد كان عليها ان تتخلى كليا عن المرحلة الديمقراطية السياسية التي اقامتها البرجوازية المتطورة في الغرب ، فبدات مباشرة بتقوية اجهزة القمع وتفريغ السلطة السياسية من اي مناخ ديمقراطي (نلاحظ ان جميع الدول المستقلة حديثا الخاضعة لحكم الاقطاع والبرجوازية التجارية تباشر فورا شراء الاسلحة وادوات القمع وتطوير اجهزة الادارة والشرطة والمخابرات) ..

والى جانب التناقض المصلحي الحاد بين اكثرية الشعب في البلدان المتخلفة وبين النهب الاستعماري المباشر وغير المباشر تولد تناقض جديد متمثل في التناقض الاول ، بين تلك الاكثرية وبين الاقطاع والبرجوازية التجارية ، فبدا تواجد الحركات السياسية الاستقلالية ذات المادة البشرية البرجوازية الصغيرة والفلاحية والعمالية في النضال ضد تلك السلطة الرجعية الجديدة ويملء ذلك النضال شيئا فشيئا بمضمونات اقتصادية واجتماعية تقدمية .. الامر الذي يدفع بالبرجوازية المحلية حتى القطاعات التي كانت ما تزال ترى تناقضا بينها وبين الامبريالية ، الى الارتماء اكثر فاكثر في احضان الامبريالية والى الوقوف اكثر فاكثر في وجه ذلك النضال ، اي الى التحول نحو الفاشية فاتنة كل ما كانت قد ادعته من محاولات ديمقراطية (يلاحظ كيف جرى تقليص سلطة البرلمان وشرشحته في لبنان في الوقت الذي كانت تنمو فيه اجهزة القمع التابعة للسلطة التنفيذية وتزداد تدخلها وتحكمها بالحياة العامة) حتى ان الامبريالية ، في حال رؤيتها ان الكفة قد بدات ترجح لصالح حركة الجماهير التقدمية ، لا تتوانى من التخلي عن حلفائها الاقطاعيين والبرجوازيين الرجعيين (لان مصالحها هي الاساسية في نظرها) معتمدة على اجهزة القمع لانها التي تثبت اكثر فاكثر قدرتها على مواجهة حركة الجماهير وقمعها ، وهذا الموضوع اولته الامبريالية الاميركية اهتماما اكبر مما اولته اياه الامبريالية البريطانية والفرنسية . حتى انها اتخذته اسلوبا اساسيا في عملها عبر القارات الثلاث : اسيا والافريقيا وامريكا اللاتينية .

وعلى هذا الاساس ، يصبح الحديث عن الديمقراطية في العالم المتخلف حديثا طوباويا ما لم يجر البحث عن الطبقة القادرة في هذا البلد او ذاك على تمثيل مصالح الاكثرية ، اي عن الطبقة القادرة على انجاز التحرر الكامل والوحدة القومية والتصنيع ، فطبقة قادرة على القيام بهذه المهمات هي الطبقة الوحيدة القادرة على توفير مناخ ديمقراطي، واذا كانت البرجوازية الصغيرة قد حاولت ان تلعب دورا مستقلا في الحياة السياسية في عدد من البلدان المتخلفة عبر الانقلابات العسكرية فانها قد فشلت لما في توفير مناخ ديمقراطي لانها بالاساس لا تستند الى دور اقتصادي تاريخي يسند سلطتها السياسية الامر الذي جعلها تحمي سلطتها لا بارادة الاكثرية بل بقوة اجهزة القمع ..

ان طبقة واحدة ، قادرة ، – رغم قلة عددها – على قيادة تحالف وطني ، يمكنها من انجاز مهمات مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي ثم دخول المرحلة الاشتراكية هي الطبقة العاملة ، يساعدها – معوضا عن ضعفها العددي – الوعي الثوري العلمي للدور التاريخي التقدمي ومهماته ، والوعي العلمي الثوري لدور التنظيم الثوري الديمقراطي المركزي ، وللتحالف مع اوسع قطاع من الفلاحين والبرجوازيين الصغار الديمقراطيين.

وكل ما عدا ديمقراطية ثورية من هذا النوع هو مجرد لغو برجوازي يحاول اخفاء الطابع الفاشي للسلطة الديكتاتورية العميلة او المتخاذلة امام الارادة الامبريالية

الـ"توباماروس" تشرح مواقفها :

"اذا لم يكن الوطن للجميع .. فلن يكون لاحد"

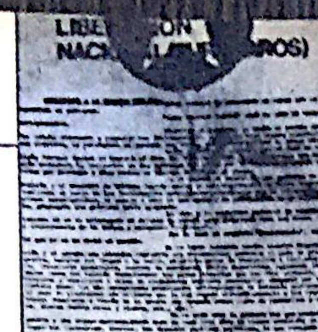

صورة منشور التوباماروس ، بالاسبانية

وجهت حركة التحرير الوطنية بالاوروغواي (التوباماروس) بيانا للراي العام في البلاد ، في ١٩٧٠/٩/١٧ ، قامت بتوزيعه في العاصمة مونتفيدو ، وطالبت بنشره واذاعته ، في الصحافة والتلفزيون والراديو كشرط لاطلاق سراح واحد من اثنين من الرهينتين الاجنبيين اللذين اختطفتهما في ٣١ تموز الماضي ، مع الخبير الاميركي في مكافحة حرب العصابات ، دان ميتريوني ، الذي ارسلته واشنطن كجزء من المساعدات الاميركية للتنمية للاوروغواي ، ليكون المستشار الخاص لقوات الشرطة ، والذي نفذت فيه حكم الاعدام لمسؤوليته في تعذيب وتقتيل الوطنيين المناضلين من رفاقهم في السجن ، وكان التوباماروس قد احتفظوا بالاثنين الباقيين للمساومة مع الحكومة لاطلاق المعتقلين السياسيين ، وهما الخبير الاميركي فلاي ، والدبلوماسي البرازيلي فومبدي.

في هذا البيان يفضح « التوباماروس » نفاق الحكومة مع الشعب فيما يتعلق بهذه القضية بالذات ، ويشرح باسلوب مباشر وبسيط الاسباب التي دعتهم الى تنظيم انفسهم واختيار طريق النضال المسلح ، منطلقين في تحديد اهدافهم ، من واقع الاوضاع التي تفرض على الاكثرية الساحقة من الشعب ، حياة البؤس على هامش حياة الاقلية المستغلة في ظل نظام هو لمجرد حماية وتعزيز مصالح وامتيازات هذه الاقلية ، ومحرومون من حق رسم مصيرهم بانفسهم .

وفيما يلي ترجمة لنص البيان الذي وزع على الشعب في الاوروغواي :

« بيان للراي العام »

ان الكل يعرف عن المقترحات التي تقدمنا بها للحكومة بشان المبادلة

فبينما كانت الحكومة تقول للشعب بانها « غير مستعدة للتفاوض مع المجرمين » كانت تجري معنا مفاوضات بالسر ، واحيانا كانت لا توافق على شروطنا ، واحيانا تنقطع المحادثات فجاة .

لم يقولوا للشعب ان قائد الشرطة الكولونيل ريفيرو ، منع القاضي دياز روميو من الاقتراح بتمديد فترة الانذار – وهي ٧٢ ساعة – وذلك على لجنة الوساطة ، حتى تستمر المفاوضات حول ميتريوني ودياز لوميدي قبل موعد انتهاء فترة الانذار .

لم يقولوا للشعب بان المسؤولين في الشرطة ووزير الثقافة قد اشتركا في المفاوضات في سجن بونتا كارتيا ، التي بحثت في مسالة اطلاق سراح المسؤولين الاجنبيين مقابل الطلاب المعتقلين ، وتحويل الباقين الى القاضي ، ونشر بيان – وهو اقتراح قبلت به الحكومة .

ان امن وحياة معتقلينا في خطر ليس دفاعا عن اي مبدأ نبيل ، بل نتيجة مساومة حقيرة بائسة .

هذا هو تصرفهم « ذو المبادىء » ، هذا ما يقولونه للشعب .

في نفس الوقت ، شنوا هجمة قمعية لم يسبق لها مثيل ، ضد تنظيمنا ، وضد الشعب ككل ، ووضعت البلاد على قدم الاستعداد للحرب انتشرت القوات المسلحة في الطرقات تقتحم الوف المنازل نهارا وليلا ، ودخلت حتى الى المستشفيات والمدارس والكنائس والنوادي الرياضية .

وازيلت رسميا الضمانات القليلة التي كانت متبقية لنا . واعتقل الوف المواطنين واخضعوا للاذلال ، واغلقت مدارس الاحداث العالية ، وجاءت دعوات التعذيب من اكثر المواقع تفاوتا ، وانفقت ملايين من البيزوس التي حرم منها العمال ، على جواسيس الشرطة ، وساد عهد ارهاب لم يسبق له مثيل ، وحملة تشويه في الصحافة استهدفت قلب كل الامور على رؤوسها .

وهذه ليست المرة الاولى التي يتعرض الشعب ومنظماته لمثل هذه الامور ان هذا يحدث منذ حوالي ثلاث سنوات ، وكان هؤلاء الذين في السلطة خلال هذه الفترة ، يغلقون الصحف ويحلون الاحزاب السياسية ويخفضون اجور العمال بهراواتهم ، ويزجون الالاف من شعب الاوروغواي في السجون والثكنات ، يضربون ويقتلون الطلبة والعمال ، وجعلوا من التعذيب مؤسسة عادية (كما اثبت البرلمان صحة ذلك) ، وراقبوا الصحف والاغاني واقوال ارتيغاس (المحرر) ، واضطهدوا الثقافة ، والعلم بكل اشكاله ، وباعوا البلاد بكل جبن لاسياد اجانب، ومنعوا النقابات العمالية والنشاط النقابي ، والغوا البرلمان والدستور والحقوق الفردية والجماعية .

كل ذلك بالطبع ، نفذ باسم الدفاع عن طريقة حياة ، ونظام هو فقط نظامهم هم وطريقتهم هم في الحياة .

نظام الاقلية التي استولت على البلاد وتستغل اكثرية سكانها

نظام ملكية للارض غير منتجة التي تحكم على المزارعين الصغار والعمال الزراعيين الكادحين ، بالبؤس .

نظام سلسلة المصارف الضخمة بصفقاتها المالية غير الشرعية ،

نظام الوزراء وقادة الشرطة والسياسيين والمسؤولين الحكوميين الفاسدين الذين لا يعملون الا بالرشوة ، ونظام من هم على اشكالهم .

نظام البطالة والاحياء الفقيرة المزرية .

نظام الشباب الذي يدفع نحو الجريمة والهجرة

نظام الحفلات الماجنة في بونتا دل استه .

النظام الذي يترك المتقاعدين منسيين في بؤسهم

نظام المستشفيات حيث يموت الفقراء من الجوع كما في مستعمرة اتشيباري .

نظام الناس من دون بيوت ، وثقافة وصحة او عمل .

بايجاز ، نظام الاقلية التي تنمو وتثري من آلام الاكثرية الساحقة .

ان ثورتنا هي ضد نظام الحياة هذا ، وهذه الثورة لن تقمعها وتسحقها شبكات الشرطة او البنتوتال (حقنة الحقيقة) ولن يقدر على وقفها جواسيس الشرطة – ولو دفعت لهم الملايين .

ان الوضع الحالي في البلاد يتطلب حلولا سياسية واقتصادية واجتماعية، والردودالقمعية لا فائدة منها . ونحن نتوقع اليوم ، بعد ان استخدمتم كل قوات الشرطة الممكن تصورها ، ورميتم بكل ما هو متوفر لكم من قوة ضدنا ، بانكم ستعون نهائيا وعلى نحو حاسم ، بان حركة التحرير الوطنية ليست عصابة مجرمين .

ان حركة التحرير الوطنية هي التنظيم السياسي المسلح للطلبة وللعمال وللموظفين وللعمال الزراعيين وللعاطلين عن العمل وللمفكرين وبايجاز ، كل القطاعات ، المستغلة في المجتمع ، في نظامكم ، نظام الظلم . منهم جندنا الاعضاء واصبحنا منظمين ، منهم حصلنا على المساندة والتاييد ، ودفاعا عن مصالحهم نقاتل .

وانتم لستم بحاجة الى البحث عن معادلات اجنبية لتفسروا وجودنا .

ان نضالنا هو الاستمرار الطبيعي والمنطقي لافضل ما في اسلافنا وبطرق تناسب الزمن الذي نعيش .

ان مصير وطننا يكمن في فوهات اسلحتنا السرية ، كما كان في الامس على نصل الرماح التي استعملت في تلالنا ، ولكن هناك فرق اليوم بالامس انتزعت منا انتصاراتنا ، ولكن هذا لا يمكن ان يحصل اليوم . اليوم الامور ضدكم بكل تاكيد ووضوح .

اليوم هي قضية دخول واع للجماهير المحرومة الى التاريخ لتصوغ مصيرها بنفسها . وبرنامجنا هو لتلك القطاعات وذلك التقليد التاريخي . نحن نؤمن ان مشاكل وطننا ستحل عندما تصبح الارض في خدمة المجتمع ككل وليس في خدمة حفنة من الافراد ذوي الامتيازات . عندما تنتج الثروات التي عليها ان تنتج ، وتخدم هذه الثروات حاجات الشعب – وكما تمنى ارتيغاس ، عندما توضع الارض في خدمة هؤلاء الذين قاسوا اكثر من غيرهم .

عندما يلغى الراسمال الاحتكاري من الصناعة المصرفية والصناعة والتجارة ، فتصبح هذه القطاعات الرئيسية للاقتصاد الوطني في خدمة العمال والشعب ككل .

عندما تكسر الروابط المخزية التي تربطنا بالاستغلال الاجنبي ونسير على سياسة خارجية وطنية ومستقلة استقلالا حقيقيا .

عندما يصبح حق التحصيل الثقافي والصحة والمسكن والعمل للجميع حقيقة واقعة (فهو ما زال في حيز النظرية) . ويمكن ان يتحقق ذلك فور اعادة استثمار الموارد ، التي تذهب اليوم الى الخارج ، وتنفق على المضاربة والترف والنشاطات غير المنتجة ، لمواجهة هذه الحاجات .

عندما تستعاد الاموال المسروقة من الشعب ومن البلاد نتيجة كل الاحتيالات السياسية والاقتصادية الضخمة ، ويعاقب المذنبون ، وعندما يستطيع العمال القيام بدورهم العادل في ادارة شؤونهم الخاصة وشؤون الوطن .

هذه هي النقاط الاساسية في برنامجنا الذي من اجله كانت تقاتل منظماتنا الشعبية خلال سنوات عديدة وبطرق مختلفة .

ان نضالنا سيستمر حتى يصبح كل هذا حقيقة وواقع ، وباسم كل تلك القطاعات المستغلة ، باسم تقاليدنا التاريخية وباسم برنامجنا نقول : لن نحترم نظامكم ابدا . لن نعود نقبل بموقعنا كلا مشاركين في التاريخ .

اليوم نحن نطالب بحق ان نصوغ مصيرنا نحن ، وسناخذ هذا الحق والسلاح بايدينا .

منذ فترة قرر الشعب ان يرد الضربة بمثلها . وحربكم القمعية ستواجه بالرد الوحيد الممكن : الحرب الثورية . وهذا ما نعمل به .

في النهاية ، وكتعبير عن رغبتنا بتجنيب البلاد آلاما لا يريدها احد ، لكن ما نحن مستعدون لتحمله – ولهذا عندنا سلاحنا وشهداؤنا وقضيتنا – نعلن على الملا :

نحن على استعداد لانهاء الحرب لفترة من الوقت متفق عليها ، وعلى اساس الشروط التالية :

١ – اطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين .
٢ – اعادة كل الذين طردوا من وظائفهم ، واعادة كل الاموال التي اخذت من العمال في شكل اجراءات نقابية .
٣ – الغاء قوانين ومراسيم تجميد الاجور .
٤ – وضع حد لكل التدخلات الخاصة في المؤسسات التعليمية .
٥ – اعادة كل الضمانات الفردية والجماعية من قبل الحكومة الحالية .
٦ – وضع حد لكل الاجراءات القمعية والرجعية التي اتخذتها الحكومة الحالية ، ولن ندخل في اي حال من الاحوال ، في مفاوضات حول الاسلحة التي في حوزتنا او حول وجود منظمتنا ، لانها ، في التحليل النهائي ، الضمانات الوحيدة في ايدي الشعب .

وبالتالي ، ناخذ المبادرة علنا وعلى هذه الخطوط .

ان الحكومةعندها المنبر، اذا وافقت سنتفاوض وسنفي بما علينا في الاتفاقيات المتطابقة . واذا لم توافق ، تكون قد اختارت الحرب . واذا لم يكن هناك وطن للجميع ، لن يكون هناك وطن لاحد . سيكون هذا شعارنا .

وهذا كل شيء » ..

(ايلول – ١٧ – ١٩٧٠)